

Distr.: General
12 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/56/L.58 و Add.1)]

١١٠/٥٦ - تقديم المساعدة الاقتصادية إلى دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات في منطقة البلقان

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٩٦/٥٤ زاي المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١٧٠/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٠،

وإذ تشير أيضا إلى ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، الذي اعتمد في كولونيا، ألمانيا، في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٩،

وتم التصديق عليه في مؤتمر قمة سرايفو، المعقود في ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩، وإذ تؤكد الأهمية الحاسمة لتنفيذ هذا الميثاق،

وإذ تشدد على أهمية مبادرات التعاون وترتيبات المساعدة والمنظمات الإقليمية، مثل مبادرة التعاون في جنوب شرق أوروبا،

وعملية التعاون في جنوب شرق أوروبا، ومبادرة وسط أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة البحر الأسود، ولجنة الدانوب، فضلا

عن عملية تحقيق الاستقرار والانتساب وغيرها من ترتيبات دول شرق أوروبا مع الاتحاد الأوروبي،

وإذ تلاحظ الدور القيادي الذي يؤديه فريق التوجيه الرفيع المستوى لجنوب شرق أوروبا، الذي تشترك في رئاسته اللجنة

الأوروبية والبنك الدولي، فيما يتعلق بتوجيه عملية التنسيق بين الجهات المانحة من أجل إعادة بناء اقتصاد المنطقة وتحقيق استقرارها

وإصلاحها وتنميتها، بالتعاون الوثيق مع ميثاق الاستقرار،

وإذ تضع في اعتبارها النتائج الإيجابية التي تمخض عنها مؤتمر التمويل الإقليمي لجنوب شرق أوروبا، اللذان اشتركت في

تنظيمهما اللجنة الأوروبية والبنك الدولي بالتعاون مع ميثاق الاستقرار، واللذان عقدا في بروكسل يومي ٢٩ و ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٠،

وفي بوخارست يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، والتقدم الذي أحرز في حشد وتنسيق الدعم المقدم من الجهات المانحة

والمؤسسات المالية الدولية لجهود التعمير والتنمية في جنوب شرق أوروبا،

وإذ ترحب بالتغيرات الديمقراطية في جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، وآثارها الإيجابية على السلام والاستقرار والتنمية في

جنوب شرق أوروبا،

وإذ ترحب أيضا بالنتائج الإيجابية التي تمخض عنها مؤتمر المانحين الدولي لجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، الذي شارك في استضافته البنك الدولي واللجنة الأوروبية في بروكسل في ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠٠١، والتقدم الذي أحرز في حشد وتنسيق دعم الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية لعملية تعميم يوغوسلافيا وتنميتها،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام^(١) والاستنتاجات الواردة فيه،

١ - تعرب عن القلق إزاء استمرار المشاكل الاقتصادية الخاصة التي تواجه دول شرق أوروبا المتضررة من التطورات الحاصلة في منطقة البلقان، ولا سيما أثرها على التجارة والعلاقات الاقتصادية الإقليمية وعلى الملاحة على امتداد نهر الدانوب وفي البحر الأدرياتيكي؛

٢ - ترحب بالدعم الذي قدمه المجتمع الدولي بالفعل، ولا سيما الاتحاد الأوروبي وغيره من المانحين الرئيسيين، للدول المتضررة لمساعدتها في التصدي لمشاكلها الاقتصادية الخاصة أثناء المرحلة الانتقالية في أعقاب التطورات الحاصلة في منطقة البلقان، وكذلك في عملية تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية في المنطقة على المدى الأطول؛

٣ - ترحب أيضا بالتقدم المحرز في تنفيذ ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا، الذي يتمثل الهدف منه في دعم بلدان جنوب شرق أوروبا في جهودها الرامية إلى تعزيز السلام والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والازدهار الاقتصادي، بغية تحقيق الاستقرار في المنطقة بأكملها، وبأنشطة متابعة هذا الميثاق التي من أهدافها إعادة بناء الاقتصاد، والتنمية والتعاون، بما في ذلك التعاون الاقتصادي في المنطقة وفي ما بين المنطقة وسائر أرجاء أوروبا؛

٤ - تدعو جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، ولا سيما المؤسسات المالية الدولية، إلى مواصلة مراعاة الاحتياجات والحالات الخاصة للدول المتضررة، وذلك عند تقديم الدعم والمساعدة لجهودها الرامية إلى تحقيق الانتعاش الاقتصادي والتكيف الهيكلي والتنمية؛

٥ - تشدد على أهمية استجابة الجهات المانحة بصورة جيدة التنسيق وفي الوقت المناسب للاحتياجات اللازمة من التمويل الخارجي لعملية إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار والإصلاح والتنمية في منطقة البلقان، وكذلك على أهمية تقديم الدعم المالي للبلدان الأخرى المتضررة في شرق أوروبا؛

٦ - تشجع الدول المتضررة في المنطقة على مواصلة وتعزيز عملية التعاون الإقليمي المتعدد الأطراف في ميدان النقل وتطوير البنية الأساسية، بما في ذلك الاستئناف الكامل للملاحة في نهر الدانوب، وكذلك هئية الظروف المواتية للتجارة، في مجالات من قبيل الجمارك والاستثمار وتنمية القطاع الخاص، بما في ذلك عملية التحول إلى القطاع الخاص، في جميع بلدان المنطقة؛

٧ - تدعو المنظمات الدولية ذات الصلة إلى اتخاذ خطوات مناسبة، بما يتماشى مع مبدأ الشراء المتسم بالفعالية والكفاءة ومع التدابير المتفق عليها لإصلاح نظام الشراء، بغية توسيع نطاق الفرص المتاحة للبائعين المحليين والإقليميين المهتمين وتيسير مشاركتهم في جهود المساعدة الدولية الرامية إلى تحقيق التعمير والإصلاح والتنمية في المنطقة؛

(١) A/56/632.

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٨٧

١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١